مجتمع

الجزائر: توزيع مستلزمات وقائية لـ40 ألف تلميذ

أعلن القائد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية، عبد الرحمن حمزاوي، عن إطلاق حملة وطنية لتوزيع نحو 40 ألف طرد تحتوي على مستلزمات الوقاية من فيروس كورونا على تلاميذ المدارس الابتدائية. وأوضح حمزاوي أنّ هذه المبادرة ترمي إلى توفير بيئة دراسة آمنة للتلاميذ. وتشمل الطرود مناديل معقمة وكمامات. وناشد حمزاوي، أصحاب المؤسسات القادرة على دعم المبادرة، المساعدة في توفير الكميات الكافية من مستلزمات الوقاية بهدف توزيعها على كامل الولايات، خصوصاً في المناطق المهمشة. (وكالة الأنباء الجزائرية)

بلجيكا: زيادة العنصرية خلال الأزمة الوبائية

لاحظت المؤسسة المستقلة لمحاربة التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص في بلجيكا، زيادة التصرفات العنصرية في البلاد خلال فترة الأزمة الصحية، مشيرة إلى أنّها تلقت 1850 شكوى بهذا الخصوص. وأكد أحدث تقرير للمؤسسة (غير حكومية) ارتفاع عدد الشكاوى المقدمة على خلفية تصرفات عنصرية بمعدل 30 في المائة. ورأى التقرير أنّ الأزمة الصحية وما تبعها من إجراءات زادت من الشعور العام بالحذر والتخوف ودفعت للبحث عن «كبش فداء» تمثل في تغذية الشعور المعادي ضد شرائح معينة مثل الآسيويين، والغرباء عموماً. (آكي)

تسامح لاستمرار العيش

وسط كلّ ما يعيشه العالم اليوم من أزمات وحروب وعدم تقبّل الآخر، يصير التسامح حاجة أساسيّة للصمود والاستمرار. من هنا، كان اليوم العالمي للتسامح الذي حددته الأمم المتحدة في 16 نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام.

وتلتزم الأمم المتحدة بدعم التسامح من خلال تعزيز التفاهم المتبادل بين الثقافات والشعوب. ويدخل التسامح في جوهر ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واليوم، يعدّ أكثر أهمية من أي وقت مضى، خصوصاً في هذه الحقبة التي تشهد زيادة التطرف العنيف واتساع الصراعات.

وبمناسبة العيد الخمسين لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو»، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان مبادئ بشأن التسامح، والذي لا يعني التساهل أو عدم احترام وتقدير التنوع الغني في ثقافات هذا العالم وأشكال التعبير. فالتسامح يعترف بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية للآخرين. وبما أن الناس متنوعون بطبيعتهم، وحده التسامح قادر على ضمان بقاء المجتمعات المختلطة في كل منطقة من العالم.

ويحدد الإعلان مسألة التسامح، ليس فقط كواجب أخلاقي، ولكن أيضاً كشرط سياسي وقانوني للأفراد والجماعات والدول. كما أنه يربط قضية التسامح في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي وضعت على مدى السنوات الخمسين الماضية، والتي تؤكد على أهمية قيام الدول بصياغة تشريعات جديدة عند الضرورة، لضمان المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص لجميع الفئات والأفراد في المجتمع.

(العربي الجديد)

(آرتور فيداك/ Getty)

كورونا يُهدّد طيّاري روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

لطالما عُدّت مهنة الطيار المدني مهنة الأحلام للعديد من الشباب الروس، نظراً للرواتب العالية التي يتقاضونها، والتي تزيد على 10 آلاف دولار شهرياً، والسفر حول العالم، وغيرها من المميّزات والامتيازات. يواجه الطيارون الروس اليوم، مع استمرار تفشي فيروس كورونا والقيود المفروضة على السفر، مأزقاً حقيقياً بسبب تراجع دخلهم كثيراً، وزيادة احتمالات تسريح البعض. وما يزيد من خوف الطيارين الروس، أن وزارة النقل الروسية تتوقّع تراجعاً في حركة السفر جواً بنسبة 45 في المائة العام الحالي مقارنةً بعام 2019، وسط تكبّد شركات الطيران الروسية خسائر فادحة فاقت المليار دولار خلال النصف الأول من العام الحالي. في هذا الإطار، يقول رئيس اتحاد طياري مطار «شيريميتييفو» في ضواحي موسكو، إيغور ديلديوغوف، إن الطيارين يواجهون العديد من المشاكل، وفي مقدمتها التراجع الحاد في أجورهم، وضغوط شركات الطيران التي تدفعهم إما إلى الحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر، أو الاستقالة.

ويوضح ديلديوغوف، الذي عمل طياراً مدة 27 عاماً، لـ «العربي الجديد»: «يمر قطاع النقل الجوي بأزمة صعبة في ظل تراجع حركة السفر بنسبة تزيد على 50 في المائة، ما دفع بعض شركات الطيران إلى خفض رواتب الطيارين بمقدار الثلث، بالإضافة إلى تراجع مستحقات الطيارين عن عدد ساعات الطيران. وفي النتيجة، تراجعت أجور الطيارين بمقدار ما بين الضعف وثلاثة أضعاف، لتبلغ 200 ألف روبل (نحو 2500 دولار) أو 100 ألف روبل (نحو 1250 دولاراً) للطيار المساعد». يضيف: «صحيح أن أوضاعهم ما زالت أفضل من أصحاب المهن الأخرى، إلا أن أعداداً كبيرة منهم كانوا قد حصلوا على قروض الرهن العقاري (تُمكّن المقترض، سواء أكان فرداً أم مؤسسة، من أن يقترض نقوداً ليشتري منزلاً أو أي عقار آخر)، وباتوا يواجهون مشاكل لسدادها الآن». ورداً على احتمال إقدام شركات الطيران على تسريح الطيارين، يقول: «حتى الآن، لم تُقدم شركات الطيران على تسريح الطيارين، لأن مثل هذه الخطوة ستحرمها دعم الدولة. كذلك، تدرك شركات الطيران أن الأزمة ستنتهي، طال الزمن أو قصر، فتسعى بالتالي إلى الإبقاء على الطواقم المدربة».

وفي ما يتعلق ببعض التجاوزات التي تقدم عليها شركات الطيران بحق الطيارين، يقول ديلديوغوف: «بعض الشركات مثل بوبيدا تضغط على الطيارين لأخذ عطلة غير مدفوعة الأجر لمدة تصل إلى 6 أشهر. كذلك، تُحيل الطيارين المتقدمين في العمر على التقاعد من دون توظيف طيارين جدد، ما يزيد من متاعب المتخرجين الجدد». ويناشد الدولة تقديم المزيد من الدعم لشركات الطيران لمنع إفلاسها بعد موسم الصيف الضعيف هذا العام، لافتاً إلى أن روسيا بلد كبير ولا يتمتّع بشبكة متطورة للطرقات السريعة. ولا يمكن الوصول إلى بعض الأقاليم إلّا جواً.

في السياق نفسه، يشير المدير العام لشركة «إنفوموست» للاستشارات في مجال البنية التحتية والنقل، بوريس ريباك، إلى ضعف دعم الدولة الروسية لقطاع الطيران في ظل تفشي كورونا، الذي كاد أن يقتصر على الناقل القومي «أيروفلوت»، محذراً من خطر إفلاس الشركات المتوسطة والصغيرة، وبطالة الطيارين. ويقول ريباك لـ «العربي الجديد»: «شركة الطيران ليست تلفازاً يمكن إطفاؤه وتشغيله مرة أخرى بسهولة. وفي حال خسارة فريق العمل، يجب تشكيل فريق جديد وتدريبه من جديد. لذلك، تواصل شركة ريان إير الإيرلندية، مثلاً، رحلاتها رغم قلة أعداد الركاب». وكانت الحكومة الروسية قد أعلنت في مايو/ أيار الماضي تخصيص 23,4 مليار روبل (نحو 300 مليون دولار) لدعم قطاع الطيران. وحصلت «أيروفلوت» وحدها على نحو مائة مليون منها في أغسطس/ آب الماضي.

وخلال السنوات التي سبقت تفشي الجائحة، شهد قطاع الطيران العالمي زيادة كبيرة في حركة النقل الجوي ونقصاً في أعداد الطيارين، ما دفع مئات الطيارين الروس إلى الالتحاق بشركات الطيران الصينية للاستفادة من الرواتب المغرية مقارنةً بتلك الروسية. وباعتبار أن الصين كانت سباقة في السيطرة على كورونا، وتنشيط حركة السفر الداخلية، يقول ديلديوفوف إن بعض الطيارين الروس تمكنوا من العودة إلى الصين، لكن لم يُقبَل من تبين وجود أجسام مضادة لكورونا في فحوصاتهم.

ومع تفشي الموجة الثانية لكورونا حول العالم وفي روسيا، لا يبقى أمام الطيارين وشركات الطيران الروسية من خيار سوى انتظار انتهاء هذه الأزمة غير المسبوقة، في ظل العمل على تطوير لقاح مضاد لـ «كوفيد-19»، وبدء استخدامه على نطاق واسع خلال الأشهر المقبلة.

20 دولة

على الرغم من رفع السلطات الروسية الحظر عن حركة الطيران الدولي جزئياً منذ الأول من أغسطس/ آب الماضي، إلا أنها سمحت حتى الآن باستئناف الرحلات لأقل من 20 بلداً، بما فيها تركيا وبريطانيا وتنزانيا وسويسرا ومصر (القاهرة فقط) والإمارات وكوبا وإثيوبيا وجزر المالديف وبيلاروسيا وكازاخستان.

تحقيق

يخجل مهاجرون عرب ممن اتخذوا ألمانيا وطناً بديلاً لهم منذ زمن بعيد، أو اجبرتهم الظروف على ذلك، مؤخراً، من تصرفات عصابات الجريمة العربية التي تحمل صبغة عشائرية، والتي تواجهت أخيراً مع عصابات روسية شيشانية

عصابات برلين

«عشائر عربية» تحكم عالم الجريمة مع منافسة روسية

محمود الزين، زعيم عشيرة الزين و«حراب برلين» (لثوث غالوب/ Getty)

ناصر السهلي

لم يتوقف السجال الألماني العام، كما في مجتمعات الهجرة في البلاد، حول انتشار العصابات خلال الأعوام الماضية، بشكل غير مسبوق. ومنذ عامين بدأت الشرطة الألمانية، خصوصاً مكتب مكافحة الجرائم الفيدرالي على مستوى ولايات مختلفة، ملاحقة ما بات يعرف بـ«عصابات العشائر العربية» إلى جانب أخرى بدأت بالظهور منافسة لها، كما في حال العصابات الروسية التي يطلق عليها «عصابات الشيشان». وتعمل السلطات منذ خريف 2019 على التضييق على تلك الجماعات التي توصف بأنها «تركيب جرائم منظمة على طريقة المافيا» بفرض سيطرة وتحكم على سوق المخدرات والممنوعات، وفرض إتاوات ومضايقات على سكان ألمان وأجانب في الضواحي. وبالكاد توجد وسيلة إعلامية أو صحيفة ألمانية لا تتعاطى مع تطور الحالة، وإبراز مخاطر استمرار العالم السفلي بالسيطرة، ما دعا إلى التحذير من خطر ذلك على مجمل سياسات ألمانيا في الدمج وفرض قوانين الدولة. الشرطة الألمانية واجهت لسنوات مشكلة تصفها بـ«ثقافة الصمت» في صفوف تلك العشائر التي تضم مئات المنتسبين الأساسيين والآلاف من الأنصار، إذ احتسب، وفقاً لتقارير الشرطة والصحافة المحلية، أنّ كبرى العائلات تقوم على «الولاء المطلق للعصابة». وعادت عصابات برلين إلى الواجهة مع التوترات التي شهدتها المدينة في نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، إثر صدامات بدأت في إحدى الضواحي المعروفة باكتظاظ سكاني مهاجر، وهي نيوكولن، بين ما تطلق عليه الصحافة «عصابات العشائر» و«عصابات الشيشان». بدأ النزاع بسكاكين، ليصاب 11 شخصاً بجروح، وتطور مع بداية الأسبوع الثاني إلى إطلاق نار. وفيما تحاول الشرطة الألمانية فرض النظام بسبب الاحتجاجات المتتالية على ضوابط كورونا، وجدت نفسها تدفع بقوات إضافية للسيطرة على الوضع، بعدما أصبح صراع العصابات يشكل صداعاً مجتمعياً وسياسياً في البلاد.

تحاول «العربي الجديد» في هذا التحقيق إلقاء الضوء على تلك العصابات وكيف تعمل، وتأثير تصرفاتها على أغلبية المهاجرين الباحثين عن حياة بسلام بعد أكثر من خمس سنوات على تدفق نحو مليون لاجئ إلى البلاد. فمن حي نيوكولن، بيدي رب الأسرة اللاجئ من سورية منذ 2015، عوني نحفاوي قلقه على أسرته ومستقبلهم في البلاد، مضيفاً: «لم أكن أتصور أنّ أسرتي التي هربت بها من جحيم الحرب السورية ستعيش جحيماً مختلفاً في قلب العاصمة الألمانية برلين». وغير بعيد عن ذلك الحي، تذكر السيدة سناء السيد، أنها قلقة مما يحدث: «لا أريد لأبنائي المراهقين التورط في مغريات العصابات أو في مشاكل قانونية، ولم أتصور أن يكون الوضع بهذا السوء الذي لم يتغير منذ 2014، فمن المؤسف أنك تعيش في عاصمة البلد الأوروبي الأكبر والأكثر تقدماً، في أجواء عصابات ومشاكل شبه يومية... الأغلبية الساحقة سئمت مما يجري». حديث السيد عن المغريات توضحه وسائل إعلام ألمانية في تناول تفصيلي عن ركوب شبان من «العشائر» أحدث وأغلى السيارات، من ماركات «بورش» و«لومبورغيني» و«مرسيدس» و«بي إم دبليو» فيما تعتقد شرطة مكافحة الجرائم أنّ كلّ ذلك في سياق «غسل أموال الاتجار بالمخدرات وأسواق الممنوعات»، وفقاً لتقارير متعددة للمكتب وتصريحات رئيسه، هولغر مونك. بعض من استطلعتهم «العربي الجديد» يقلقهم وصم العرب بأنهم «عصابات عشائر» وهو توصيف بات يتخذ طابعاً رسمياً وإعلامياً، حتى وصل الأمر بكبرى المؤسسات الإعلامية الألمانية مثل «دير شبيغل» و«بيلد» إلى تخصيص مساحات كبيرة من التغطية لما تسميه «عصابات العشائر العربية». وأخذت «بيلد» توصيف «عشائر عربية» في تغطيتها لهذه الحالة منذ خريف العام الماضي، فيما عرضت «دير شبيغل» في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي تقريراً مصوراً بتحقيق اثنين من صحافييها عن «سلطة العشائر» بالاستعانة بكتاب صادر بالعنوان نفسه، عن هذه العصابات. هؤلاء يشعرون منذ سنوات بقلق من شكل هذه التغطية لمجريات اقتتال العصابات، وهيمنتها على أسواق وشوارع بعينها في عدد من الولايات الألمانية التي تعيش فيها عائلات مهاجرة منذ ثمانينيات القرن الماضي. ففي نيوكولن في قلب العاصمة برلين، سمي الشارع الرئيس بـ«شارع العرب» منذ سنوات، فهناك تنتشر مقاهٍ ومطاعم ومتاجر عربية مختلفة النشاطات، من قبل أن يتطور الوضع إلى ما يسميه الإعلام منذ فترة بـ«الصراع على النفوذ في الشوارع والأرصفة».

حوادث العنف الأخيرة في برلين، التي وصفتها الشرطة الألمانية يوم 10 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري بأنها تأتي في سياق «حرب عصابات عشائر عربية - روسية» لحزب البديل من أجل ألمانيا، اليميني، في مواقفه المتشددة ضدّ المهاجرين.

يذكر أبو أسامة، من برلين، أنّ «الأغلبية الصامتة تشعر بحنق وقرف من مشاهد كثيرة، ولا يمكنك حتى التحدث بالعربية مع بعض هؤلاء الذين يُطلق عليهم عرب في برلين، فالمشهد لا يدعو لفخر، كان تنظر إلى عمليات تفخيط بسيارات يحتاج الألماني ربما لسنوات طويلة من الادخار لشراء مثلها، وأن يكون الاقتتال السخيف على ترويج المخدرات في تجمعات يقطنها مهاجرون، وأن تنقل الصحافة الألمانية أنّ حروب العشائر تقوم على المخدرات والدعارة وتبييض الأموال. كلّ ذلك لا يدعو أبداً لشعور جيد... الناس لا يتعاطفون مع هؤلاء، بالرغم من أنّ الشرطة الألمانية بدت قاسية جداً تجاه الشبان الذين لا علاقة لهم بالعصابات في مقاهي ترحيلة في نيوكولن». أبو أسامة وأحد من العارفين عن قرب بأحدى العصابات وهي «عشيرة أبو شاكر» التي هاجرت من لبنان في أوج الحرب الأهلية (1975- 1990). من خلاله تمكنت «العربي الجديد» من التحدث إلى شاب قريب من هذه العصابة، وهو يرفض كلّ المغريات والضغوط الممارسة عليه ليكون جزءاً منها، وقد رفض كتكثيرين غيره ذكر اسمه الصريح، وكان مقتضباً حتى لا تُكشف هويته. يؤكد أنّ «ما يجري هو دوران في حلقة مفرغة، فعملياً يجري توريث عضوية العصابة بفعل الولاء الأسري الصارم، ولا أحد في هذا العالم (عالم الجريمة المنظمة) يشي أو يكسر الولاء، فمن يُعتقل يجري فوراً احتساب تعويض مالي له ولأسرته، ريثما يخرج، وبذلك يبقى صامتاً ولا يبوح بشيء. المؤسف أنّ كثيرين لا علاقة لهم بالأعمال الإجرامية، وبالرغم من ذلك هم محسوبون على الأسر، بفعل الكنية والعلاقات الاجتماعية، لكني أظنّ أنّ الشرطة صارت أكثر تخصصاً وتعرفاً بالمتورطين أكثر».

تختلف الأرقام من عام إلى آخر حول أعداد أفراد تلك العصابات في ألمانيا، ومؤخراً بدأ العمل على فحص ارتباط بعضها بعصابات تنشط في جنوب السويد، وفقاً لتقارير أمنية سويدية وألمانية هذا العام. وبالرغم من ذلك، تشير السلطات الألمانية إلى أنّ «هناك بنية هرمية لمعظم العشائر» وأشهرها: مرعي وأبو شاكر، ورمّو، والزين، وأخرى أصغر حجماً. ونقلت وسائل إعلامية ألمانية، من بينها «بريلنر زايتونغ» التي تغطي أخبار برلين وما حولها، تقدير مدير مكتب مكافحة الجرائم في الشرطة، هولغر مونك، أنّ «واحداً من كلّ ثلاثة مشتبه بهم في أعمال الجريمة المنظمة هم من تلك العشائر». وبالرغم من نشاط عصابات بولندية وناطقة بالروسية، فإنّ التركيز الأمني والإعلامي على «عصابات العشائر» يعود لقدم وترسخ عملها من إسن وبريمن في غرب وشمال البلاد إلى العاصمة برلين. ويقدر هولغر، بحسب ما نقلت عنه صحيفة «هانديلسبلات» ومحطة «إر بي بي» أنّ «عالم الجريمة المنظمة في تلك العصابات وجد تطورات ملفتة خلال الـ30 عاماً الماضية، ولا يجب ترك الأمور تسير بهذا الشكل لسنوات مقبلة». وفي السياق، أشار مدير شرطة إسن في الغرب الألماني، فرانك ريختر، إلى أنّ العصابات تتسع بشكل لافت ومقلق «فنحن أمام تطورات يسعى فيها العراقيون إلى دخول التنافس على سوق المخدرات، بعدما كانوا يعملون لمصلحة العصابات القديمة، وهذا أمر يجب ملاحظته بشكل جيد». وكانت وزارة الداخلية الألمانية كشفت في خريف 2019 أنّ محققيها في نوردهاين ويستفاليا، وحدها، يقومون بمتابعة نحو 26 ألف شخص، من بينهم نحو 10 آلاف لديهم أحكام ومخالفات، وأنها في عام 2019 نفذت نحو 860 حملة أمنية واعتقلت المئات على ذمة قضايا. ونقلت وسائل إعلام ألمانية عن متخصصين في عالم الجريمة المنظمة أنها تشكل معضلة للبلاد «مع اتساع نطاق ونوعية عمل العصابات المنظمة في ألمانيا». وفي السياق، يذكر تقرير شامل نشرته «ستّين» في يناير/ كانون الثاني الماضي أشهر العصابات العشائرية العربية: مرعي، وأبو شاكر ورمّو، والزين

من يُعتقل يجري احتساب تعويض مالي له ولأسرته وبذلك يبقى صامتاً

أنها «عصابات جريمة منظمة منغلقة إثنياً في مجتمع موالٍ، في بريمن ونوردهاين ويستفاليا وسكسونيا السفلى، وهي ذات بنية هرمية وأبوية تتبع مجموعة قيم خاصة بها، وهيكلها شبيه بهياكل عصابات المافيا»، بحسب مدير مكتب مكافحة الجرائم في ألمانيا، هولغر مونك. ويشير مونك إلى أنّ العشائر «تختلف عن عصابات الدراجات النارية التي انتشرت سابقاً في ألمانيا، من حيث الانتماء المناطقي والعشائري، وبنحدر أغلبهم من أصول عربية وكردية وتركية، ويسعون بشكل دائم إلى تعزيز النفوذ والهيمنة المناطقية».

وتشير أرقام مصادرات الشرطة في 2018 و2019 إلى أحجام متضخمة لأرباح العصابات، ففي حملة واحدة فقط، جرى التحفظ على 77 عقاراً، وعدد من السيارات الفارهة، نشرت بعض الصحف صور وأسعار تلك السيارات باهظة الثمن، بالإضافة إلى مصادرة ملايين اليوروهات المخبأة في أماكن سرية، باستخدام كلاب للكشف عنها، بحسب الإعلام الألماني.

النص الكامل على الموقع الالكتروني

26,000
هو عدد افراد العصابات الذين تابعتهم شرطة نوردهاين ويستفاليا، من بينهم نحو 10 آلاف لديهم احكام ومخالفات

لبنان: طلّاب يُنقذون مستقبل زملائهم

دفعت الأزمة الاقتصادية وارتفاع سعر صرف الدولار في لبنان طلاباً إلى إطلاق مبادرات لمساعدة زملائهم في تأمين أقساطهم الجامعية، حتى لا يحرموا من حقهم في التعليم

بيروت ـ **سارة مطر**

ساهمت المبادرة الطلابية التي انطلقت في عدد من كليّات الجامعة اللبنانية، بهدف جمع التبرّعات للطلّاب العاجزين عن تسديد أقساط الجامعة الوطنية الوحيدة في البلاد (تضم أكثر من 80 ألف طالب)، في إعادة الأمل إلى هؤلاء بمتابعة تحصيلهم الجامعي أسوةً بزملائهم، في ظلّ الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة، انطلاقاً من أنّ التعليم ليس حكراً على أحد.

تنوّعت شعارات المبادرة بين الكليات، وتمكّنت حملة التبرّعات من مد يد العون لعدد كبير من الطامحين للحصول على شهادة الإجازة أو الماجستير، من دون أن تقف في وجه مسيرتهم الأكاديمية والمهنية مبالغ مالية كانت تُعدّ زهيدة حتى الأمس القريب، ولا تتجاوز المليون ليرة لبنانية (نحو667 دولاراً بحسب سعر الصرف الرسمي)، وأحياناً نصف المليون، بحسب المرحلة الجامعية.

وتوضح الطالبة في كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية ملاك الدر، لـ «العربي الجديد»، أنّ حملة الكلية انطلقت بجهود من نادي «هويّتي»، تحت شعار «فيضاعفه له»، نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية التي كشفت مدى حاجة بعض الطبقات الاجتماعية إلى المساندة. تضيف: «بدأنا المبادرة العام الماضي بين الأقارب والأصدقاء، وحظيت بتفاعل وانتشار واسع، وامتد أثرها إلى المغتربين. لكن هذا العام، وبسبب أزمة كورونا، أتبعنا آليات مختلفة للتبرع، إمّا عبر إرسال رسالة نصية من خلال شركتي الهاتف المحمول العاملتين في لبنان، استناداً إلى مبدأ أن كل دولار يحدث فرقاً، أو من خلال تحويل المبلغ عبر شركة تحويل أموال من المغتربين أو القاطنين بعيداً عن الجامعة. البعض كان يتصل بنا للحصول على المساعدة، مع ضمان سرية تامة لأسماء الطلاب المستفيدين، حفاظاً على كرامتهم وخصوصيّاتهم».

تضيف الدر: «من الطبيعي أن يكون مردود الحملة هذه السنة أقل من العام الماضي. فمن كان يستطيع الاستغناء عن مصروفه لدعم زميله، لم يعد أهله اليوم قادرين على تأمين هذا المصروف». لكنّها تصف الخطوة «بالبديهية لدعم بعضنا البعض بأي شكل. إذ أنّ مساهمتنا بمبلغ بسيط تعد مساهمة نوعيّة مدى العمر، تكفل متابعة زملائنا تحصيلهم الجامعي، بدلاً من الإصابة باليأس والإحباط».

«إيد بإيد»

تشير الطالبة في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية (الفرع الأول – الحدث)، آلاء بزي، إلى أنّ مجلس طلاب الفرع يثابر على مساعدة أكبر عدد ممكن من الطلاب، بهدف ضمان تسجيلهم في العام الجامعي الجديد. وقد أتت المبادرة هذا العام السنة تحت عنوان «إيد بإيد منسجّل زميل جديد»، كي لا يُحرم أيّ طالب من متابعة تعليمه، وكي لا يتخلّى عن حلمه، فقط لعدم قدرته على تأمين مبلغ 300 ألف ليرة لبنانية (200 دولار أميركي وفق سعر الصرف الرسمي) للمدرجين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (الجامعة اللبنانية تغطي طلابها، غير المضمونين، صحياً حتى سنّ الثلاثين من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، أو 500 ألف ليرة لبنانية (نحو 330 دولار) لغير المدرجين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك لنيل شهادة الإجازة.

وتقول لـ «العربي الجديد»: «نشرنا تفاصيل الحملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وجمعنا حتى اليوم 3 ملايين ونصف المليون ليرة لبنانية (نحو 2330 دولار)، وتمكّنا من مساندة عشرة طلاب في مرحلة شهادة الإجازة، بينهم من كان في حاجة إلى قسط كامل أو إلى جزء منه. وخلال الفترة المقبلة، نخطط لمساعدة طلاب شهادة الماجستير، كي لا نفقد زميلاً أو أكثر كل سنة».

«الكلّ لواحد»

وتحت شعار «الكلّ لواحد»، انطلقت المبادرة في كلية الهندسة – الجامعة اللبنانية (الفرع الثالث). يؤكّد رئيس مجلس طلاب الفرع، محمد حسين تقو، على «أهميّة التكافل الاجتماعي»، قائلاً لـ «العربي الجديد»: «علينا أن نكون يداً واحدة لمساعدة بعضنا بعضاً، في ظل هذه الأوضاع العصيبة والغلاء». ويشرح أنّ «آلية التبرّع اعتمدت على إرسال رسالة نصية أو تحويل المبلغ المالي عبر شركة تحويل أموال من المغتربين أو التبرّع مباشرة من خلال تسليم المبلغ إلى مكتب المطبوعات في الكلية».

كذلك، انضمّ «النادي الثقافي الجنوبي» في الجامعة الأميركية في بيروت إلى المبادرة. وتقول الطالبة فاطمة قاسم موسى: «استوقفتنا الحملة بعدما انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ورغبنا بالمشاركة في دعم زملائنا في الجامعة اللبنانية. وقمنا بدورنا بالحثّ على تقديم المساعدات، ووردتنا اتصالات عديدة، ما ساهم في تأمين مبلغ مالي كبير، غير أنّ الحاجات تتفاقم في ظلّ الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الراهنة، وتتطلّب المزيد من التضامن». وتلفت إلى أنّهم سبق وجمعوا التبرعات «خلال شهر رمضان وأحداث اليمن وغيرها من الأزمات في لبنان والمنطقة».

وقت راحة للطالبات (حسين بيضون)

التعليم مستمر رغم الصعوبات (حسين بيضون)

لا اتفاق على مضمون الكتاب المدرسي في الجزائر

يبدو أن الجزائر تواجه ضياعاً على أكثر من صعيد لدى الحديث عن الكتاب المدرسي. فالمضمون، بالإضافة إلى ضرورة الانتقال إلى الكتاب الرقمي، وغيرها، ما زالت تثير تساؤلات

بدأ العام الدراسي في الجزائر رغم كورونا (فرانس برس)

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

يُثير الكتاب المدرسي جدالاً كبيراً في الجزائر في ظلّ الحديث عن تعديل بعض مضامينه. كما تُطرح مجموعة من الأسئلة المتعلّقة بأهميته في تنمية شخصية التلاميذ. جزء من الجدال قد يكون نتيجة للضياع، إذ تقول المعلّمة وهيبة طورشي إن هناك ضياعاً لدى الحديث عن الكتاب المدرسي، في ظل التعديلات التي يشهدها القطاع التربوي في البلاد. وتسأل، خلال حديثها لـ «العربي الجديد»، إن كانت هذه الإصلاحات أو التغييرات ستشمل الكتاب المدرسي، ليلبي طموحات التلاميذ في مختلف المستويات.

وتُشدّد طورشي على أهمية الكتاب المدرسي للتلاميذ كونه يحتوي على الدروس التي يتوجب عليهم تعلمها، بالإضافة إلى تمارين تعمّق فهم الدروس. وبطبيعة الحال، تتغير الكتب من جيل إلى جيل. ويقول عاملون في القطاع التربوي إن الكتاب المدرسي عرف تغيّرات كثيرة، لناحية المضمون والشكل. من جهته، يقول أستاذ اللغة العربية وأحد المساهمين في تعديل المناهج عبد الرحيم مدّور لـ «العربي الجديد»: «سرّ الكتاب المدرسي في الجزائر بمراحل عدة، أهمها تلك التي أعقبت استقلال الجزائر عام 1962. في ذلك الوقت، استمرّ القطاع التربوي في اعتماد الكتاب الموروث عن المدرسة الفرنسية خلال فترة الاستعمار الفرنسي، قبل الانتقال إلى مرحلة أطلق عليها كثيرون مرحلة جزأرة الكتاب أي جعله جزائرياً لناحية الشكل والمضمون، مع الحرص على ضمان تأمينه لجميع المستويات وبالمجان في إطار سياسة مجانية التعليم. أعقبت هذه المرحلة تعديلاتٌ في مضامين الكتب تماشياً مع التطور التكنولوجي حول العالم».

يحتدم الجدال مع طرح تقليص تعليم مادة التربية الإسلامية

تحاول الجزائر تعديل برامجها التعليمية واعتماد التكنولوجيا

وفي الوقت الحالي، يحتدم الجدال مع طرح تقليص تعليم مادة التربية الإسلامية، برامجها التعليمية واعتماد التكنولوجيا وجعلها مادة اختيارية في المستقبل، وذلك في سياق التعديلات المطروحة. أمر رفضه البعض واعتبره محاولة لنزع الهوية العربية والإسلامية عن المدرسة الجزائرية. من جهة أخرى، تحاول الجزائر تعديل برامجها التعليمية واعتماد التكنولوجيا من خلال نسخ المناهج على أقراص مدمجة، وهو التوجه الذي دعا إليه الوزير الأول عبد العزيز جراد خلال بدء العام الدراسي منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي، والانتقال إلى استخدام الألواح الإلكترونية في كل المدارس لمواكبة التطور التكنولوجي وضمان استمرار التعليم في ظل تفشي وباء كورونا.

لا تفاؤل

لا يبدو أنّ معلّمة الرياضيات نورية بن عمرة، وهي من ولاية الجلفة غرب الجزائر، متفائلة. تقول لـ «العربي الجديد» إن وعود الحكومة الجزائرية بتوفير كتاب رقمي وتوزيع الألواح الإلكترونية على التلاميذ في جميع مدارس البلاد، غير ممكن الإيفاء بها حالياً بسبب الكلفة المادية المرتفعة. تضيف أن استخدام الألواح الإلكترونية يعني تأمين كل الدروس إلكترونياً، وهو ما تعتبره صعباً في هذه المرحلة، لافتة إلى أن الانتقال من الكتاب الورقي إلى الإلكتروني يجب أن يحصل تدريجياً. وهناك عوامل أخرى تتعلق بتجهيز المدارس بتلك الأجهزة وتدريب التلاميذ على استعمالها من جهة، وتوفير الدعم اللازم لهم ليكونوا قادرين على استخدامها لدى عودتهم إلى بيوتهم من جهة أخرى. في هذا الإطار، يشير الأستاذ عبد الله سباري، وهو من منطقة بوحنام في ولاية ميلة شرق الجزائر، إلى الظروف المعيشية الصعبة للتلاميذ في الجزائر في القرى النائية. ويقول: «من غير المعقول أن نتحدث عن ألواح إلكترونية في وقت لا تتوفر وسائل نقل للتلاميذ». ويقول سباري إن ما تتحدث عنه الحكومة الجزائرية في الوقت الحالي ليس أولويات التلاميذ الآن، موضحاً «أننا نواجه اليوم مشاكل تبدو غير مهمة للبعض، خصوصاً في المدن الكبرى، لكنها تعتبر أولوية لتلاميذ مناطق الظلّ (الأرياف)»، مشيراً إلى أنه «يمكن العمل على حل هذه المشاكل بالتوازي، أي توفير الوسائل الضرورية للتلاميذ وتحفيزهم على التعامل الجيد مع التكنولوجيا». ويكشف القطاع التربوي أن 90 في المائة من الصفوف في المدارس لا تتوفر فيها أجهزة إلكترونية، وإن وجدت فهي لا تعمل دوماً.

مكانة الكتاب على المحكّ

يتّفق معظم الأساتذة في القطاع التربوي على فقدان الكتاب المدرسي أهميته في العملية التعلمية في الوقت الحالي. ويجد الجزائريون أنفسهم اليوم عالقين بين ماضي وحاضر المنظومة التربوية، وبين كتاب الماضي وكتاب الحاضر. تغيرت الأجيال منذ الاستقلال، وهو ما يشير إليه الأستاذ عبد الحميد بن مهني، مدير مدرسة متقاعد وأستاذ سابق في المرحلة الابتدائية بتحدر من منطقة مروانة في ولاية باتنة. يقول إن قدرات التلميذ والأستاذ أصبحت متقاربة في الوقت الحالي، إذ بلجأ الأول إلى الإنترنت والكتب للحصول على المعلومات التي يحتاج إليها. ويرى أنه يتوجب على المتخصصين البحث في الأسباب والحلول لإعادة الكتاب المدرسي إلى مكانته الحقيقية.